الاقتصادي

14
العدد (2259)
السنة التاسعة - الأثنين
(26) أيلول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء يعدون قانون صندوق الإسكان خطوة غير كافية

تقارير تتحدث عن تفاقم خطير لأزمة السكن بسبب غياب الدعم الحكومي

□ بغداد/ صابرين علي

صناعة مواد البناء...

عد خبراء اقتصاديون وبرلمانيون صندوق الإسكان بصيغته المقرة الجديدة من قبل مجلس النواب غير كاف لحل أزمة السكن في وقت تتحدث التقارير عن تفاقم الأزمة سنوياً بسبب غياب الدعم الحكومي المطلوب.

وقال عضو اللجنة المالية البرلمانية عبد الحسين الياسري لـ(المدى الاقتصادي): ان حجم مشكلة قطاع السكن تتفاقم بمرور الوقت و تتجاوز سنويا أكثر من ربع مليون وحدة سكنية فالحاجة الى السكن تصل الى ٣ مليون، فضلاً عن البناء العشوائي على أراضي الدولة.

وكان مجلس النواب قد أقر قانون صندوق الإسكان في جلسته أول من امس السبت ورفع بموجبها رأس مال الصندوق من ٣٠٠ مليار الى ١٠٠٠ مليار دينار.

وأضاف الياسري: هناك أكثر من مصدر للإسكان في الدولة منها المصارف التي لديها صناديق الإسكان، حيث تم توحيد هذه الجهات لتحقيق الغاية المتوخاة من هذا الموضوع الذي يعمل على اضافة رافد جديد يتصدى لازمة السكن، مشيراً الى انه على الرغم من هذا فان صندوق الإسكان تشوبه بعض السلبيات والمشكلات وفي مقدمتها موضوع القروض التي تؤخذ من قبل الدولة، بالإضافة الى تغيير الكثير من المواد التي تعمل بها لجنة الخدمات وعدم وجود مصدر لدعم هذا الصندوق حيث انه يمنح قروضا بدون فوائد و تسمى بالتحميلات والتي تصل إلى ٢٪ ويدفع المواطن ١٪ منها، لافتاً الى ان المواطنين سوف يقبلون على الحصول على القروض ولو انها تقوم على اساس المرابحة او القروض الميسرة.

وبين الياسري ان هذه الخطوة ايجابية ويفترض ان تساعد وتساهم في حل أزمة السكن، مؤكداً أن صندوق الإسكان سيساهم في حل أزمة ٢٠٪ من المواطنين الذين يعانون من هذه الأزمة، بالإضافة الى مساهمة وزارة الاسكان والصناديق الاخرى وعمليات الاستثمار في الداخل والخارج لافتاً الى ان الدولة يمكن ان تدعم كل التحديات الاقتصادية الموجودة والتي من ضمنها تحديات السكن من خلال موازنتها، مؤكداً ان البلد بحاجة الى خطة إستراتيجية للدفع الأجل الذي لا يخلو من الاخطار والعيوب، الا انه يمكن تجاوزها من خلال الدراسة المستفيضة.

من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية عامرة البلداوي: ان التخصيصات المهيأة لصندوق الاسكان لا تكفي إلا لأعداد قليلة من المواطنين والتي لا تتفق مع حاجة البلد الملحة لتغطية خدمات السكن، مشيرة الى ان الحاجة الفعلية تتطلب ملايين الوحدات وبحسب تقارير الإعمار والإسكان فإن هذه الخطوة سوف تعمل على سد جزء قليل من هذه الأزمة.

وأضافت البلداوي: ان خطة البلد مبنية على اساس اخذ القروض دائماً وليس على اساس الاستثمار وبناء الوحدات السكنية ومساهمة القطاع الخاص بالاضافة الى ان الاموال المخصصة لدى صندوق الاسكان لا تذهب جميعها الى هذا المجال وانما يذهب جزء منها لعمليات الاستثمار الامر الذي يزيد من عملية القروض وديمومتها والسيولة المستمرة لها التي تمنح للمقترضين.

من جهته قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري: ان تخصيص مبلغ ١٠٠٠ مليار دينار عراقي لصندوق الاسكان سيساهم في حل أزمة السكن لبعض المواطنين الذين يتمثلون بالطبقة الوسطى الذين لديهم القدرة على دفع القروض مع امتلاك الارض من اجل القيام بعمليات البناء، لافتاً الى ان هذه الأزمة لا يمكن حلها بأسلوب تخصيص الاموال فقط، وانما من خلال الجهات العديدة التي تشتتت لديها الاموال والتي يمكن ان تساهم في حل هذه الازمة كوزارة الإعمار والإسكان والمصرف العقاري وصندوق الإسكان بالإضافة الى الصناديق الموزعة على المصارف الحكومية من اجل ايجاد الحل لهذه الازمة.

وأضاف الصوري: ان تشتيت هذه الاموال لا يؤدي الى النتيجة الايجابية المطلوبة منها، وانما الامر بحاجة الى تأسيس مصرف خاص عقاري تنموي وتكون توجهاته تنموية.

وتابع الصوري: ان حل ازمة السكن بحاجة الى توفير مجموعة من الخدمات كالكهرباء والطرق والجسور والمجاري والمياه، مبيناً ان الوضع الحالي الذي يمر به البلد المتعلق بواقع الخدمات حيث انه لا يتمكن من تجهيز كل هذه الدور الجديدة وبالامكانيات المطلوبة.

واكد على ضرورة ايجاد الحلول للفئات الفقيرة في البلد التي لا تتمكن من الاستفادة من هذه الخطوة والتي تصل الى ٢٣٪،مبيناً ان عمليات الاستثمار في الشركات المحلية والاجنبية ستساهم في حل الازمة فهي تختص بالطبقات المتوسطة التي تستطيع الدفع.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
Abbas Ghalibi

البطاقة التموينية تترنح!

يبدو أن البطاقة التموينية تترنح وفي طريقها لأن تلفظ انفاسها الاخيرة ولم تستطع جميع الوزارات وكوادرها ومنظروها أن يحاولوا حل هذا اللغز المحير الذي يلامس هموم الناس، لاسيما الطبقات المحرومة ممن يعيشون دون مستوى خط الفقر.

وقالوا إن الإتيان بمشهد البطاقة التموينية سبيل لتحقيق الأمن الغذائي عن طريق تأمين المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية للحياة كأسلوب يتبع من قبل الدول لتوجيه سياستها من خلال سياسات الدول ولظروف مختلفة.

وحيث ان العراق من الدول التي تتبع نظام البطاقة التموينية منذ تسعينيات القرن الماضي وكان ذلك الأمر جزءا من سياسته التي يؤمن بها (النظام الشمولي) والذي زاد من أهمية الحاجة الى البطاقة التموينية العقوبات الاقتصادية، وبعد عام ٢٠٠٣ تغير النظام السياسي وانتقل العراق من النظام الشمولي الى فضاءات السوق الحر، ولهذا التغير التزامات يجب القيام بها لكي يثبت كيانه أمام المحفل الدولي ويفي بتطبيق ما هو مطلوب منه أمام المحفل الدولي وتغير النظرة التي كانت سائدة على العراق والتخلص من المديونية والخروج من الفصل السابع وأخذ مكانه في العالم، وهذا الأمر لا يستطيع النهوض به إذا لم يف بالتزاماته أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتتركز في تقليص دور الدولة و خصخصة المنشآت، و الإلغاء التدريجي لمفردات البطاقة.

ومسألة رفع الدعم اختلف فيها الاقتصاديون بين مؤيد ومعارض ونوقشت في اكثر من ندوة ومؤتمر ودراسة حيث يرى بعض الخبراء ان الحالة الأولى ترى ان إلغاء الدعم يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم- عدم مقدرة محدودي الدخل لمواجهة الارتفاع في الأسعار- وان تبديل الدعم العيني بالنقدي ما هو الا تخفيض لمخصصات الدعم لتحل محلها زيادة الأجور.

والحالة الثانية ترى ان التضخم الحاصل لا يستمر في الاقتصاد طويلاً وإنما يزول ضمن الفترة القصيرة في حين رفع الدعم سيقضي على تلك الآثار- التضخم الحاصل هو تضخم تكاليف رفع الدعم يخفض كمية المعروض- وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص بالكامل وهي الخطوة العددية للقيام والبدء بالنظام الجديد- في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وان تباطؤ الدولة للقيام بالمهام الموكلة إليهم يجعل موارد البلاد معطلة ويؤدي الى خسارة ليس على الإنتاج فحسب وإنما على رأس المال الثابت المتمثل بالأرض الزراعية وتعطيل المصانع بدون اتخاذ قرار بها أو استغلالها وعدم تفعيل النشاطات الأخرى كالسياحة والخدمات، لقد اثبت القطاع العام عدم قدرته على إدارة الدولة وحصيلتها الفساد الإداري وترهل أجهزة الدولة وعدم كفاءتها، وجاءت مشكلة الإرهاب وسوء توزيع الدخول لتضيف مشكلة أخرى.

من هذه المعطيات لابد من التفكير في جدوى بقاء البطاقة التموينية من عدمه، وهل إعطاء البديل أفضل أم إيجاد أمر غير هذين الخيارين.

ولكن يبدو كما نوهنا ان المشهد في طريقه الى فكرة الإلغاء على الرغم من تأكيدات الكثير من المسؤولين على ضرورة إبقائها، إلا أنها تحتضر.

محلل يرى: الضرورة تستدعي خططاً إستراتيجية محكمة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم الحكومة إلى وضع خطط استراتيجية محكمة مبنية على أسس اقتصادية كبيرة.

وقال عبد سالم لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): ان أسوأ ما يعانيه العراقي في الوقت الحالي هو صعوبة العيش، أي أغلب سكان العراق هم تحت خط الفقر، بالإضافة إلى انعدام الكثير من الأمور الخاصة بالتخطيط والتنظيم، كالإجراءات المعقدة في مراجعة دوائر الدولة والوزارات.

وبين أن معالجة هذه الأمور تتم من خلال الدراسة الموضوعية وتوعية الكوادر، داعياً الوزارات ودوائر الدولة إلى تدريب كوادرها والاستفادة من تجارب الآخرين لكي تؤهلهم للعمل بشكل جيد ولتسهيل المراجعات للمواطنين.

وأكد على ضرورة تخصيص مبالغ لدعم القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعي والزراعي والسياحي.

العيساوي يناقش مع البنك الدولي مشكلات القطاع المالي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

بحث وزير المالية رافع العيساوي مع فريق من البنك الدولي في واشنطن مشكلات القطاع المالي في العراق وامكانية الارتقاء بها .

وذكر بيان للوزارة انه جرى خلال اللقاء بحث سبل تخفيض نسبة البطالة ودعم وبناء الأيدي العاملة العراقية وتطويرها وتدريبها بالاضافة الى مناقشة قطاع الطاقة وتجاوز العقبات التي تقف امام تطوره. واضاف البيان تم البحث ايضا في آليات معالجة العجز في الموازنات المقبلة عبر اعداد خطة استراتيجية لمعالجة مشاكل القطاع المالي والعجز في الموازنة.

برلمانيون وخبراء: الضمانات البنكية والبند السابع وراء هروب المستثمرين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عدت أوساط برلمانية أن النظام المرقم (٧) لسنة (٢٠١٠) الصادر عن مجلس الوزراء مشجع بالنسبة للمستثمر،مؤكدين ان الضمانات البنكية ووجود العراق تحت طائلة البند السابع ساهم بهروب المستثمرين. وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية النائب عامر الفايز لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) ان التعديلات الأخيرة التي صدرت من قبل مجلس الوزراء مشجعة وطموحة.

وأضاف الفايز: هناك عقبات وعراقيل تقف أمام المستثمر، منها الضمانات البنكية ووجود العراق تحت البند السابع والوضع الأمني غير المستقر في البلد، هذه كلها منعت المستثمر الأجنبي من الدخول إلى العراق لغرض الاستثمار.

وأوضح الفايز أن النظام البنكي في العراق غير متطور ولم يواكب الأنظمة المصرفية العالمية الحديثة، مشيراً إلى أن المستثمر في أغلب الأحيان لم يأتي بكامل مبالغه، إنما يعتمد على القروض والتمويل من قبل المصارف.

من جانبها قالت عضو اللجنة المالية البرلمانية النائبة نجيبة نجيب: إن قانون الاستثمار فيه الآليات والفقرات الجيدة التي من خلالها يتم جذب المستثمر إلى العراق، لكن تطبيقه لقي الكثير من العراقيل والصعوبات منها الروتين القاتل في مراجعة جميع دوائر الدولة.

وأشارت إلى وجود العديد من المعوقات التي قالت إنها تطبيقية وعملية تؤدي الى فرار المستثمر، وتابعت: هناك مشاكل متعلقة بإيجار الأراضي ايضاً. من جانبه قال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم هناك مستثمرون عراقيون لديهم أموال كثيرة وثروات طائلة في البلاد يمكن من خلالها أن يقوموا بالاستثمار داخل العراق، لكن الوضع الأمني والمشاكل الإدارية تجعله يتردد بالاستثمار.

احد المشاريع الخدمية... أرشيف

واضاف سالم: من المفترض أن دولة مثل العراق تمر بظروف صعبة عليها استخدام وسائل الجذب للمستثمر او ما نسميه بالمصطلح الاقتصادي(عوامل جذب الاستثمار) كالاستقبال الجيد وتوفير كل ما يحتاجه وتضييفه بأحسن الضيافة وتسهيل جميع المعاملات المعقدة له لكي تكون لديه القدرة على الاستثمار.

ولفت إلى ان مسألة وضع نسبة (٥٪) او (١٠٪) من ايجار الأراضي الى المستثمر بأن على المشرّع أن ينتبه لمسألة ارتفاع الأجور وغيرها لأنه يجب أن تكون هناك تسهيلات أكثر أمام المستثمر لغرض الاستثمار بمعنى أنه أذا أردنا أن نشجع على الاستثمار فلا بدّ من أن نضحي بشيء.

وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ اشار في وقت سابق الى أن مجلس الوزراء وافق على تعديل نظام الاستثمار رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل، استيفاء نسبة قدرها ١٠٪ من قيمة إيجار الاراضي خلال الثلاث سنوات الأولى من تاريخ التشغيل التجاري للمشروع المثبت في العقد.

مصدر برلماني يتوقع: دخول استثمارات كبيرة العام المقبل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

توقع عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية النائب عبد الحسين عبطان أن يشهد العام المقبل استثمارات أكثر من العام الحالي، مشيراً إلى أن توجه اللجنة في تجسيد الموازنة من أجل نقل جزء من المبالغ الاستثمارية، آخذين بنظر الاعتبار قدرة الوزارات على صرف ما خصص لها من خلال تقارير السنة الحالية. وأضاف العبطان لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن موازنة ٢٠١٢ كبيرة جداً وإن المبالغ المخصصة للاستثمار تصل إلى(٤٠)تريليون دينار والتشغيلية تصل إلى(٦٠)تريليون دينار،كون الرواتب تأخذ حيزا كبيرا منها، لذلك سيكون لدى اللجنة رأي في تجسيد هذه الموازنة ونقل جزء من المبالغ التشغيلية إلى الاستثمارية، آخذين بنظر الاعتبار قدرة الوزارات على صرف هذه المبالغ من خلال تقديم تقارير السنة الحالية مما قد يرفع من استثمار العام المقبل" . ودعا العبطان إلى متابعة ومراقبة أداء عمل الوزارات لتحقيق ما لم يتحقق في ٢٠١١ وخصوصاً القطاع الكهربائي الذي أحتل الصدارة في الموازنة من ثم بقية القطاعات التي ستقضي على البطالة وتحقق الاستقلال والسيادة للاقتصاد العراقي بعيداً عن الاعتماد على دول الجوار".

ملحد.. تزل

□بغداد/ المدى الاقتصادي

استقرت اسعار الاجهزة الكهربائية والالبسة الجاهزة المستوردة في الاسواق المحلية مطلع الاسبوع الحالي، حيث لم تشهد ارتفاعاً أو انخفاضاً.

وعزا خبراء هذا الاستقرار الى انسيابية دخول البضائع وتدفقها الى الأسواق الكبرى والمراكز التجارية في العاصمة بغداد من المنافذ الحدودية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) ان حالة الاستقرار التي شهدتها الاسواق المحلية خلال اليومين الماضيين مردها الانسيابية في تدفق البضائع عبر الحدود ووصولها الى مراكز الاستهلاك الكبرى في العاصمة بغداد، فضلاً عن حاجة المستهلك التي لم تشهد ارتفاعا او انخفاضاً معيناً .

واضاف انطون: ان المشهد السعري في العراق تنتابه كثير من الاختلالات بسبب السياسات الاقتصادية المتخبطة وغير الواضحة المعالم والتي عادة ما تلقي بظلالها على حركة التبادل التجاري وما يرتبط بمنظومة الأسعار.

وبينت تقارير اعلامية مطلعة خاصة بـ(المدى الاقتصادي) ان حركة بيع الملابس شهدت ارتفاعا ملحوظاً وتحديدا فيما يخص أسعار الفئات الشبابية وملابس الاطفال بسبب بدء العد التنازلي للعام الدراسي الجديد، حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٩) الى (١٥) ألف دينار بانواع مختلفة كما ان الفئات العمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت أسعار مايرتدونه من ألبسة،القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٦٠٠٠) الى (١٦٨٠٠) ألف دينار، اما سعر (البنطلون والقميص الرجالي) تراوح بين ١٨٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ ألف دينار. وبينت التقارير ذاتها انه في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا سعر الدرزن الواحد للقميص التركي للفئات الشبابية (١١٦) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٨) الف دينار لتصل بعدها إلى المستهلك بسعر (٢٢) الف دينار، مشيرة الى ان اسعار الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع أنواعها للمستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بين ٢٣ ألفا إلى ٣٤ ألفا للقطعة الواحدة. واوضحت التقارير وجود مؤشرات تبين إن النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي يعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق، مبينة ان سعر البنطلون النسائي جينز الصيني piece في محافظة صلاح الدين بلغ ١٥٠٠٠ الف دينار و ١٩٠٠٠ في محافظة بابل و ١٥٠٠٠ في واسط و ١٤٠٠ في محافظة النجف و ١٧٥٠٠ في محافظة القادسية و ١٤٥٠٠ في محافظة المثنى و ١٤٣٠٠٠ في محافظة ذي قار، مشيرة الى ان اسعار القميص النسائي ذا الكم الطويلة الصيني المنشأ بلغت ١٨٠٠٠ ألف دينار في محافظة صلاح الدين و ١٣٢٠٠ في بابل و ١١٠٠٠ في واسط و ٨٤٠٠ في النجف و ١٧٥٠٠في الديوانية و ٨٥٠٠ المثنى و ٩٣٠٠٠ في ذي قار في حين تراوحت اسعار البدلة الرجالي من اعلى سعر بدلة مستورد ومحلي من ٥٥الف دينار الى ١٦٠ الف دينار وهي اغلب انواعها رجالي قطعتان محلي معمل النجف بدلة رجالي قطعتان تركي وكذلك بدلة رجالي قطعتان صيفي صيني وبدلة رجالي قطعتان نوع آسيا سوري.